الفصل الثانى
التوازن العام للاقتصاد الإسلامي

أوضحت الدراسة أن التوازن في الاقتصاد الإسلامي ذو معالم محددة وواضحة يختلف بها عن غيره من الاقتصاديات الأخرى كالرأسمالية أو الاشتراكية، وأن التوازن في الاقتصاد يقوم على التوازن في الأسواق الثلاث الرئيسية وهي سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، وسوق العمل، وفيما يلي نوضح محاولة من الباحث لبيان كيف يتحقق التوازن للأسواق الثلاثة معاً والعلاقات المتداخلة بينها، وبذلك يمكن التعرف على الصورة التوازنية العامة للاقتصاد ككل.

(أ) التوازن في سوق السلع والخدمات:

يوضح الشكل رقم (٢٢) كيفية تحقيق هذا التوازن، يقوم التوازن في سوق السلع والخدمات على تساوي كل من الادخار والاستثمار المخططين (قسم أ) أما الادخار فيتحدد بمستوى الدخل (قسم ب)، وأما الاستثمار فيتحدد كما سبق القول بكل من عائد المشاركة المتوقع من الاستثمار والدافع الإسلامي للاستثمار لتحقيق منافع للمجتمع (الاستثمار التطوعي وتأثير الزكاة....الخ).

ولصعوبة صياغة هذا الجزء من الاستثمار (أي التطوعي) في صورة علاقة دالية يمكن قياسها، فسوف يفترض وجود استثمار في المجتمع الإسلامي حتى عند معدل للعائد المتوقع (عائد المشاركة في الربح على الاستثمارات السالفة الإشارة إليه) مساو للصفر – (قسم ج من الشكل) تمثله المسافة أ ب.

أما الدخل فإنه يشبه أيضاً الاستثمار في تحقيق جانب منه ذاتياً دون علاقة له بمعدل العائد المتوقع على الاستثمار.

ومن الممكن التعبير عن العلاقة بين الاستثمار (ولذلك الدخل) ومعدل تكلفة التمويل في الاقتصاد (في سوق السلع والخدمات) والذي يمكن افتراض أن يكون هو متوسط مرجح للعوائد الممكن تحقيقها من جراء استثمار النقود في أوجه مباحة وهذه العلاقة بالطبع علاقة عكسية لأنه كلما زاد معدل تكلفة التمويل (وهي قائمة على تكلفة الفرصة البديلة المباحة في الاقتصاد الإسلامي وليس سعر الفائدة الربوية) كلما قل حجم الاستثمار في الاقتصاد بعكس الحال لو انخفض معدل تكلفة التمويل المذكور وهو افتراض سليم من الناحية النظرية، إذ أنه انخفض تكلفة التمويل كلما زاد إقبال المستثمرين على توظيف الأموال، وكلما زادت التكلفة كلما قل إقبالهم على ذلك، ومن الناحية الواقعية فإن الاقتصاد الإسلامي لأعمال فيه لاستثمار مالي بالمضاربة في سوق الأسهم والسندات أو الإيداع في المصارف لأن سوق الأوراق المالية محدودة في الاقتصاد الإسلامي كما أن الإيداع في البنوك مرتبط باستثمار حقيقي تقوم به المصارف فعلاً بالمشاركة مع المنظمين والمستثمرين، فزيادة المال (وهو حصة المال المشارك مع المستثمر في أرباحه)، من حجم الاستثمار بالنسبة لكل من المستثمر....والمال (المدخر) أيضاً لأنه مظنّ..... المزيد من الربح لكل منهما.

إلا أنه من الممكن أيضاً القول بأن حصة المال في ..... هي التي قد تمثل تكلفة على المستثمر والمقصود من ذلك هي النسبة المئوية من هذا الربح التي تعود على الممول من جراء استثمار أمواله من قبل المستثمر وهذه بالطبع هي التي تؤثر عكسياً على حجم الاستثمار في الاقتصاد، فكلما زادت حصة الممول في الربح نقصت أرباح المستثمر من استثمار سيقل إقباله على الاستثمار فينخفض حجم الاستثمار ..... كلها نقصت حصة الممول في هذا الربح زادت أرباح المستثمر فيزيد إقباله على الاستثمار

فيزداد الاستثمار في الاقتصاد، وهذه صيغة تعاقد ..... لا تحددها الشريعة الإسلامية بل ترجع لظروف السوق ..... المتعاقدين وبالتالي فإنها صيغة مرنة تحقق للسوق توازنه في ..... (الإنفـاق الكلـي) بانخفـاض الأسعار.

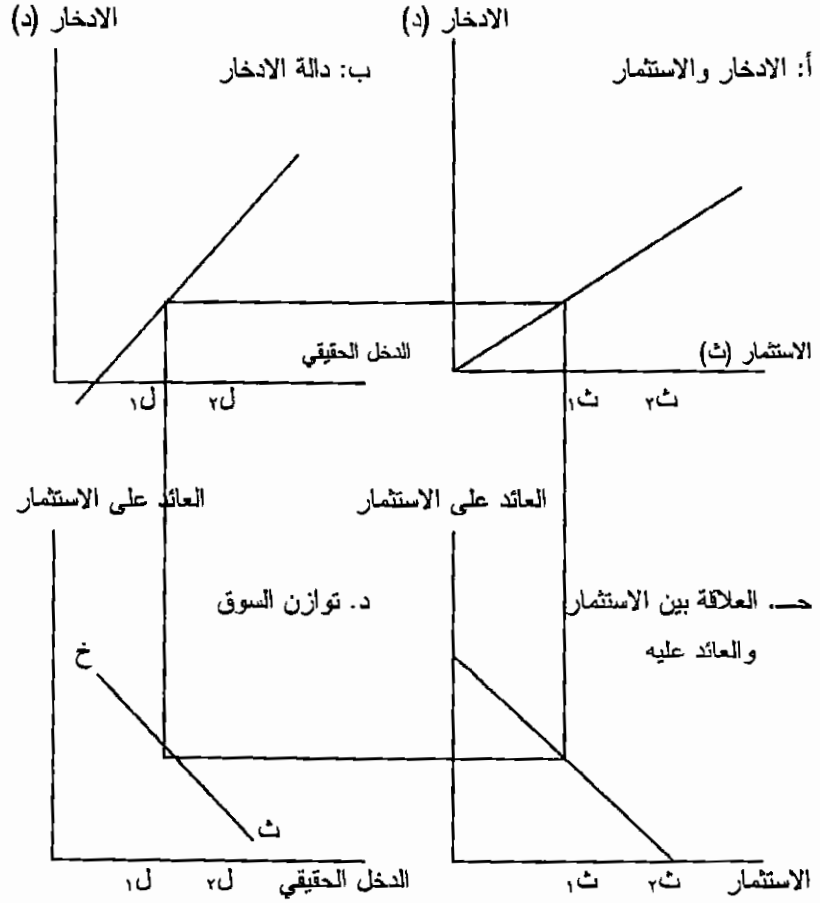

شكل بياني رقم (٢٢)

توازن سوق السلع والخدمات في اقتصاد إسلامي

ومن الملاحظ أن منحنى الطلب لا يتجه رأسياً قرب نهايته كما هو الحال في مصيدة السيولة لكينز لعدم تأثر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي بسعر الفائدة الربوية.

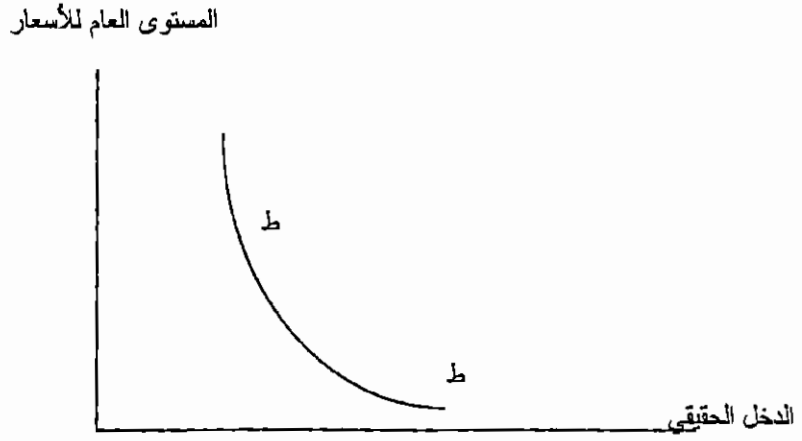

شكل بياني رقم (٢٣)

(ب) التوازن في سوق النقود:

اعتبر في هذا السوق أن الطلب على النقود للمعاملات يشمل أيضاً الطلب للاحتياط، وكما سبق فإن الدخل القومي يتحدد في الجزء د من الشكل (٢٤) عند النقطة ل١ ، وعند هذا المستوى من الدخل يتحدد الطلب على النقود للمعاملات عند ك١ (القسم ب) كما يتحدد عرض النقود عند ع١ (قسم أ)، أما الطلب للمضاربة فيمثله ص١.

ويعني ذلك أن كلاً من الطلب على النقود للاستثمار وعرض النقود للاستثمار يحددان معاً التوازن في هذا السوق حيث يعملان على تحقيق تعادل عرض النقود والطلب عليها عند مستوى معين للعائد على الاستثمار (النقطة ن) في القسم جـ، وهو يمثل معدل العائد على الاستثمار في سوق النقود معدل تكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة بدون استثمار تبعاً لكافة الفرصة البديلة.

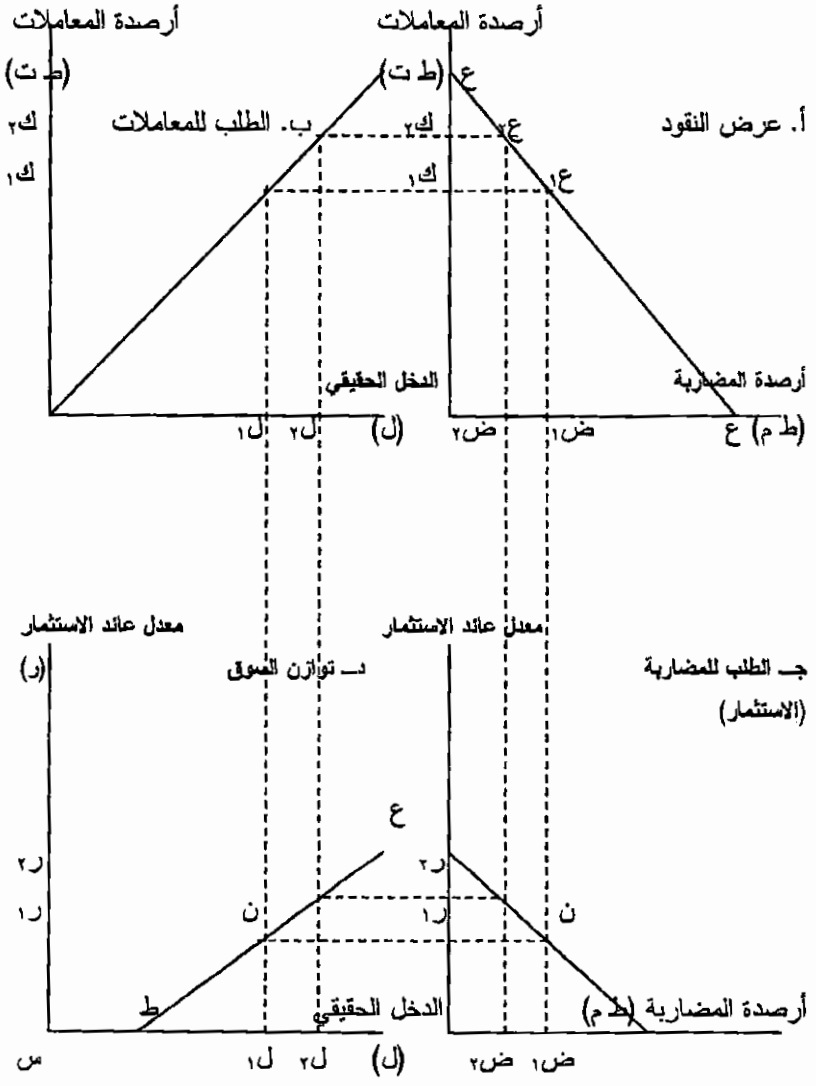

شكل بياني رقم (٢٤)

ويتغير الدخل إلى ل٢ يرتفع منحنى عرض النقود إلى ع٢ ، ويزداد الطلب على المعاملات إلى ك٢ ويتحدد الطلب للضاربة عند ض٢ ، مع تغير عائد

الاستثمار المحقق للتوازن إلى ر٢ أى أن زيادة الدخل يصحبه زيادة في كل من عرض النقود والطلب عليها، والعكس بالعكس، ويتحقق التوازن في سوق النقود، ويتقابل عرض النقود للاستثمار مع الطلب عليها لهذا والملاحظ أن العلاقة هنا بين العائد على الاستثمار وكل من الاستثمار والدخل طردية إذ بزيادة معدل العائد يزداد عرض النقود للاستثمار ومن ثم يزيد الاستثمار في المجتمع فالدخل بالتالي أما نقص العائد فتقل مع فرص الاستثمار ومن ثم الدخل المستحق.

وهي عكس العلاقة القائمة في سوق الإنتاج (السلع والخدمات) لأن العائد على الاستثمار هناك يمثل تكلفة على الاستثمار والإنتاج.

(جـ) التوازن المشترك لسوق السلع والخدمات، والنقود:

بناء على ما سبق تقديمه من أثر لحصة الممول في العائد على الاستثمار على كل من الاستثمار والدخل، فإنه من الممكن تصور توازن مشترك لسوق السلع والخدمات وسوق النقود معاً بتقابل منحنى التوازن في سوق الإنتاج (السلع والخدمات) وبمنحنى التوازن في سوق النقود ع ط عند النقطة ن كما هو موضح بالشكل رقم (٢٥).

شكل بياني رقم (٢٥)

التوازن المزدوج لسوقى الإنتاج والنقود

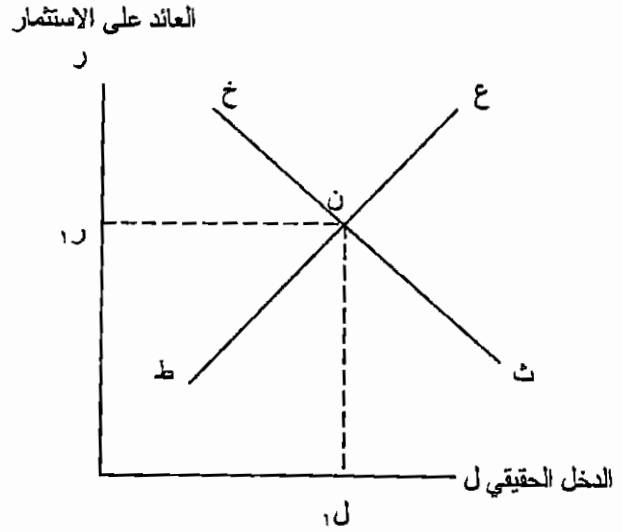

وتمثل النقطة ن نقطة توازن كلا السوقين عند معدل للعائد على الاستثمار مقداره ر١ ، ودخل توازنى ل١ .

وانتقال أى من المنحيين أو كلاهما إلى اليمين يؤدى إلى الوصول إلى نقاط توازنية أخرى تمثل مستويات من الدخل مصحوبة إما بثبات معدل العائد أو زيادته أو نقصه تبعاً لمقدار الزيادة الحادثة فى المتغيرات الاقتصادية المختلفة فزيادة الإنفاق الاستهلاكى تعمل على انتقال منحنى خ ث إلى اليمين مصحوباً بزيادة معدل العائد على الاستثمار، وزيادة كمية النقود تعمل على نقل منحنى ع ط إلى اليمين مصحوباً بانخفاض فى معدل العائد على الاستثمار.

وقد سبق التعرض لضوابط الإصدار النقدى وتوازن سوق النقـود، وكذلك ضوابط الإنفاق الاستهلاكى والاستثمار الاقتصادى الإسـلامى، كمـا

سيأتي ما لكل ذلك من أثر على كل من السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي.

(د) التوازن في سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل بتعادل كل من عرض العمل والطلب عليه أما الطلب على العمل فإنه يتحدد كما سبق القول بالإنتاجية الخاصة بعنصر العمل وهي تشتق من دالة الإنتاج في القسم أ من الشكل (٢٦).

ويمثل منحنى الطلب على العمل (قسم د) العلاقة العكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي، أما منحنى العرض فيتحدد بمستوى الأجر الحقيقي في (القسم ب) من الشكل، وهو يزيد بزيادة الأجر الحقيقي.

فعند مستوى ل$_1$ من الدخل القومي – وهو يساوي مستوى الدخل التوازني المتوصل إليه في السوقين السابقين – يكون الأجر الحقيقي المساوي لإنتاجية العمل هو ح ق$_1$ ، ويتحدد حجم العمالة عند النقطة التي يتساوى فيها الأجر الحقيقي مع الإنتاجية، وهو ت$_1$، وهي نقطة التقاء منحنى كل من العرض والطلب (قسم د).

شكل بيانى رقم (٢٦)

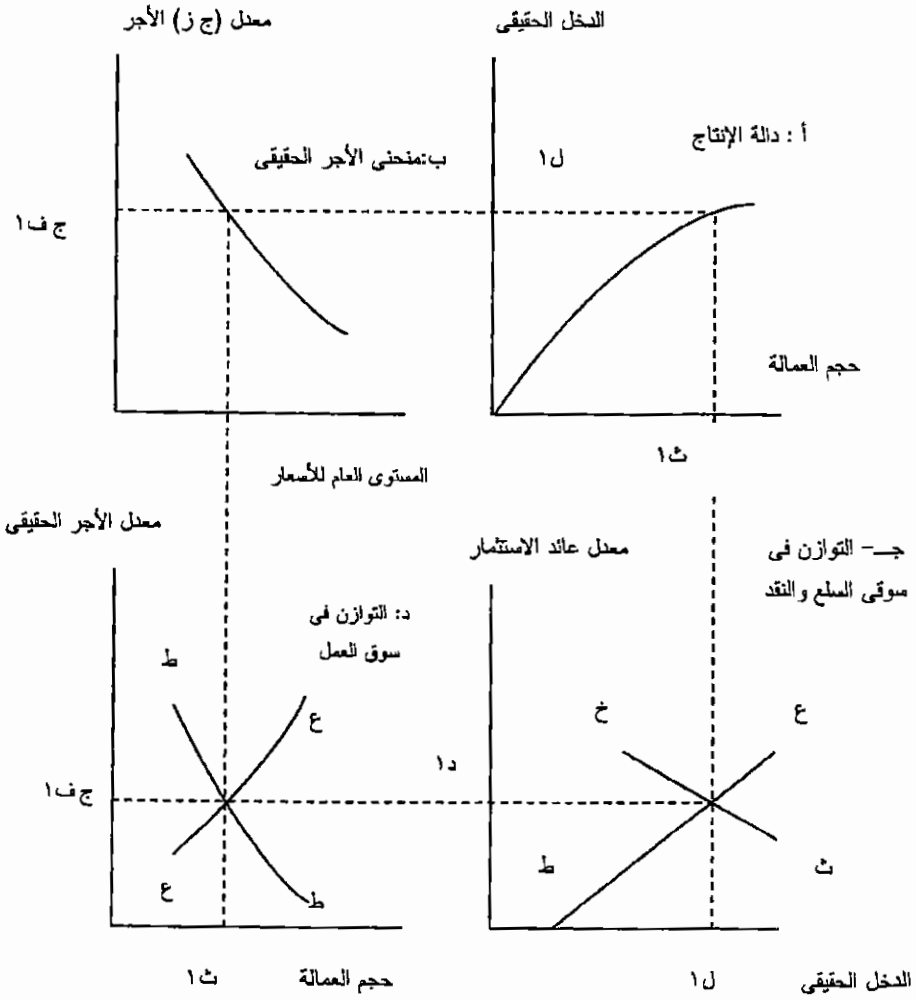

وإذ يرتبط العرض الكلي في المجتمع بمستوى التشغيل (العمالة) فإنه من الممكن اشتقاق منحنى العرض الكلي من نقطة التوازن المتعددة بين مستويات مختلفة من الدخل القومي الحقيقي ومعدلات الأجر الحقيقي.

هذا ويتجه العرض الكلي للزيادة بزيادة المستوى العام للأسعار.

(هـ) التوازن الكلي:

يتحقق التوازن الكلي للاقتصاد بحدوث التوازن في الأسواق الثلاث السابقة حيث يتساوى الطلب مع العرض من السلع والخدمات في سوق السلع، ومن النقود في سوق النقود، ومن العمل في سوق العمل، ولذا يتحقق للاقتصاد كله التوازن، حيث أن التوازن في هذه الأسواق يتضمن تساوي الادخار مع الاستثمار والإنفاق مع الدخل، أي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

الإنفاق الحكومي وأثره على التوازن في الاقتصاد الإسلامي:

تتلخص الموارد المالية في الدولة الإسلامية في موارد المشروعات العامة للدولة والزكاة والعشور والخراج والجزية والفيء والغنائم وخمس الركاز وبعض الموارد الأخرى التي قد يتبرع بها الأفراد أو التي قد تتطلبها ظروف خاصة تمر بها الدولة، وتلجأ إلى الضرائب كمورد عادي لميزانية الدولة لكنها قد تلجأ إليها أحياناً وبشروط خاصة.

وهذه الإيرادات في مجموعها تختلف عن الضرائب في كونها ليست من أعمال السيادة للدولة، كما أن حصول الدولة عليها لا يخفض من مستوى الطلب الكلي في المجتمع مثل الضرائب، فإيرادات المشروعات العامة ليس لها هذه الصفة، كما أن الزكاة ليست ضريبة ولا تستطيع من الدخل بل تؤخذ

في فضول أموال الأغنياء فلا تخفض إذا من طلبهم على السلع والخدمات والخراج مقابل مالي لاستخدام أصل إنتاجي تملكه الدولة هو الأراضي الخارجية، والفيء والغنائم والركاز ليست اقتطاعاً من دخول أفراد المجتمع بل إنها موارد إضافية أما من الخارج – الفيء والغنائم – فهي تشبه في أثرها الصادرات أو من الداخل – الركاز – فهي تشبه في أثرها المدفوعات التمويلية، وأما الجزية فإنها تفرض على غير المسلمين من أهل الذمة مقابل ما تقدمه الدولة لهم من خدمات.

وهي وإن شابهت رسوم الخدمات المؤداة من قبل الجهاز الحكومي للمواطنين فإنها تؤثر على طلب الأفراد بنسب متفاوتة تبعاً لمعدلات فرضها ومقادير دخولهم، وبصفة عامة فإن أثرها محدود في خفض الطلب الكلي في المجتمع لأن المفروض عليهم الجزية لا يمثلون أكثرية في الدولة الإسلامية، وأما العشور فهي تفرض على الواردات وهي تمثل الزكاة على تجارة المسلمين ومعاملة بالمثل مع رعايا الدول غير الإسلامية.

وبالنسبة لإنفاق الحكومة في مجالاته المختلفة فإن لـه أثـره علـى الإنفاق بما قد يشابه الأثر المعروف في الاقتصاديات الأخـرى، وإن كـان المتوقع أن يكون أثره أكثر فعالية لاتجاهه نحو الأهم فالمهم مـن مجـالات الإنفاق المختلفة وعدم اتجاهه نحو المجالات غير النافعة والصرف والتبـذير المعهود في بعض الاقتصاديات الأخرى، فضلاً عـن غيـاب الربـا مـن مدفوعات الدولة، وقلة حالات التضخم ومحدودية نطاق ما حدث منهـا فـي الظروف العادية للاقتصاد الإسلامي عن غيره، مما يقلل من عوامل التسرب من هذا الإنفاق.

ويبين الشكل البياني رقم (٢٧) التالي الأثر المتوقع للإنفاق الحكومي في الاقتصاد الإسلامي تبعاً لهذه الاعتبارات مقابلاً بالأثر المعروف للإنفـاق

الحكومي في الاقتصاد غير الإسلامي، في تحسين أحدهما باستخدام العرض الكلي والطلب الكلي والأجر باستخدام دالتي الادخار والاستثمار.

وهو يوضح أن الدخل التوازني في الاقتصاد يكون أكبر من الدخل التوازني في الاقتصاد غير الإسلامي سواء بإدخال الإنفاق الحكومي أو بدون ذلك.

فالدخل التوازني باستخدام دالة الإنفاق الكلي (ص+ ث) هو ل م في الاقتصاد الإسلامي، ل غ في الاقتصاد الإسلامي، وواضح أن ل م، ل غ.

والدخل التوازني بإضافة الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الاستهلاكي (س) والإنفاق الاستثماري (ث) في الاقتصاد الإسلامي ل م وهو أكثر من الدخل التوازني المقابل في الاقتصاد غير الإسلامي ل غ .

وعلى الرغم من أن الادخار في الاقتصاد الإسلامي أكبر من الادخار في الاقتصاد غير الإسلامي (في القسم ب من الشكل) إلا أنه نظراً لارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد الإسلامي على المساحات عن ما يقابله من طلب كلي في الاقتصاد غير الإسلامي، وزيادة الاستثمار الحقيقي وهو جزء من هذا الطلب الكلي، وفي الاقتصاد الإسلامي في المساحات عما يقابله في الاقتصاد غير الإسلامي (لزيادة الاستثمار المالي فيه ووجود الربا والتضخم)، ووجود الضرائب أيضاً بصفة أساسية في الاقتصاد غير الإسلامي فإن الأثر النهائي لكل هذه العوامل هو انخفاض مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد غير الإسلامي عن الدخل التوازني في الاقتصاد الإسلامي.

شكل بياني (٢٧) الإنفاق الحكومي والتوازن في الاقتصاد الإسلامي

قسم أ: العرض الكلى والطلب الكلى

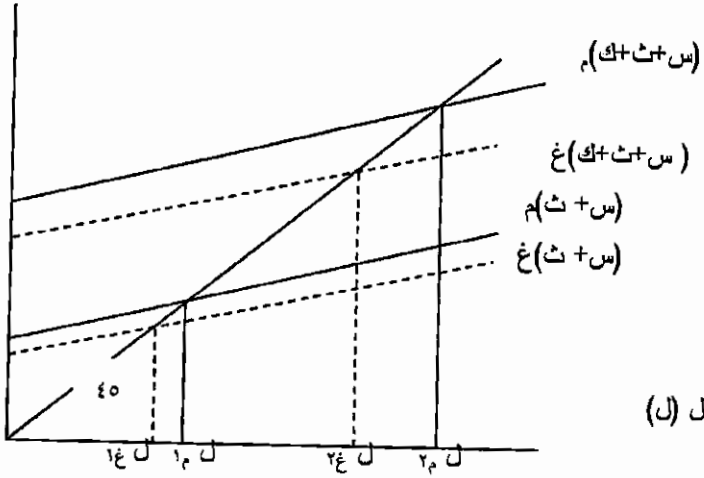

قسم ب: الادخار والاستثمار

الإنفاق

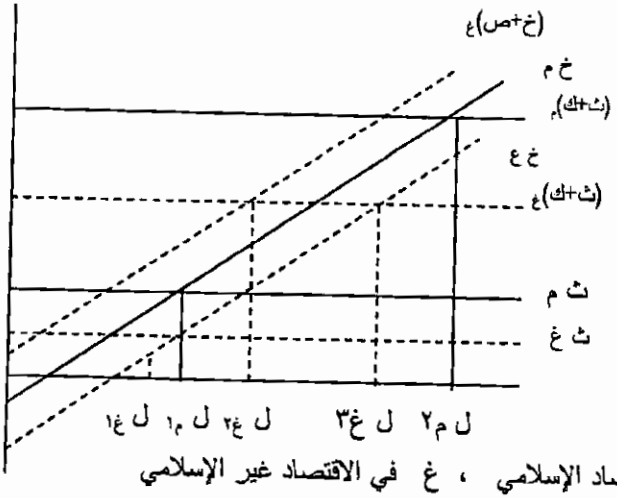

م في الاقتصاد الإسلامي ، غ في الاقتصاد غير الإسلامي

س الإنفاق الاستهلاكي ، ث الإنفاق الاستثماري.

العلاقات الاقتصادية الخارجية وأثرها على التوازن في الاقتصاد الإسلامي:

يعمل الإسلام على تقليل اعتماد المجتمع الإسلامي على العالم الخارجي حيث يعين خلال تنظيماته للنشاط الإنساني بكافة جوانبه في المجتمع الإسلامي إلى تحقيق الاستقلال الذاتي للفرد المسلم وللمجتمع بالتالي ما أمكن ذلك في إطار من التعاون إلى أقصى حدوده بين أفراد المجتمع المسلم وتبادل المنافع مع غيره من المجتمعات لكن بلا تبعية أو ذلة لهذه المجتمعات.

وهو يدفع المسلمين إلى تحقيق وحدتهم وتكاملهم في كافة الأنشطة ومنها الاقتصادية والاجتماعية بالطبع مما يحقق لهم أقصى إنتاج اقتصادي واجتماعي ممكن في حدود مواردهم المتاحة، بل ويدعوهم ويبين لهم السعي الحثيث في تنمية مواردهم والأساليب الفنية والعلمية المختلفة لتحقيق السبق للمجتمع الإسلامي واقتصاده، لذا فإن العوامل النظامية والذاتية هذه لها دور أيضاً إلى جانب العوامل الموضوعية سالفة الذكر المؤثرة في أي من الصادرات والواردات، لذا فإنه إن تساوت الظروف الاقتصادية لمجتمعين أحدهما إسلامي والأخر غير إسلامي فإن المجتمع الإسلامي يكون أكثر إنتاجاً ودخلاً وتصديراً كما يكون أقل استيراداً أيضاً من المجتمع الأخر.

وذلك لقول رسول الله ﷺ: «من يكفل لي أن لا يسأل الناس شيئاً وأتكفل له بالجنة». (رواه أبو داود).

ولقول الله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾. (النساء: ١٠٢).

ولطلب عمارة الأرض والربط بينهما وبين العمل الصالح والمثوبة من الله، وتحقيق العزة والكرامة للمسلم وللمجتمع الإسلامي بأسره، ولتنظيم

كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري كما هو مبين في مواضيع دراستها.

ومن الممكن توضيح أثر ذلك على توازن الاقتصاد الإسلامي مقارناً بغيره في صورة دالة الإضافات ودالة التسربات ثم توازن الاقتصاد الإسلامي في ظل علاقات خارجية مقابلاً مع الاقتصاد غير الإسلامي.

يبين الشكل البياني رقم (٢٨) دالة الإضافات في الاقتصاد الإسلامي مقابلاً بدالة الإضافات في الاقتصاد غير إسلامي، ففي القسم أ دالة الاستثمار وهي أعلى في الاقتصاد الإسلامي عنها في غيره لعوامل سيأتي تفصيلها فمن الإنفاق الاستثماري.

وفي القسم ب دالة الصادرات وهي أعلى في اقتصاد إسلامي منها في اقتصاد غير إسلامي للاعتبارات السابقة.

ويبين القسم ح الأثر التجميعي لكل من الاستثمار والصادرات حيث أن دالة الإضافات في الاقتصاد الإسلامي (م) أعلى منها في الاقتصاد غير الإسلامي (ع).

شكل بياني رقم (٢٨) دالة الإضافات

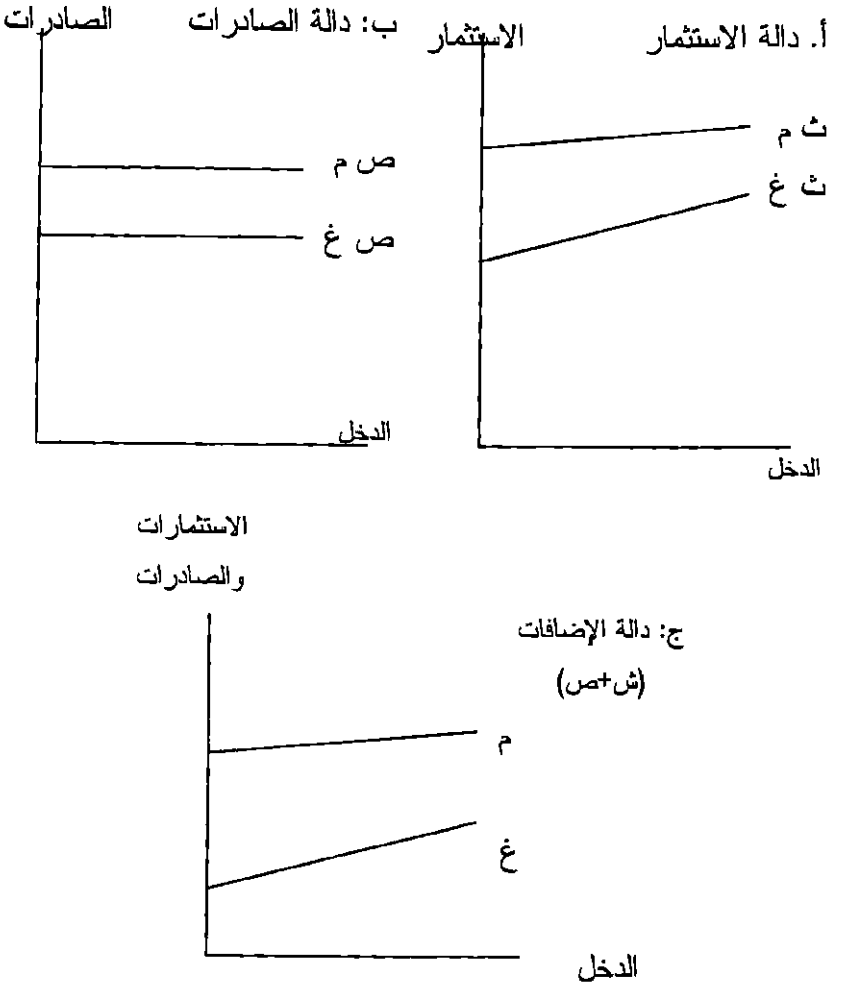

م في الاقتصاد الإسلامي

غ في الاقتصاد غير الإسلامي

ث الاستثمار ، ص الصادرات

شكل بياني رقم (٢٩) دالة التسربات

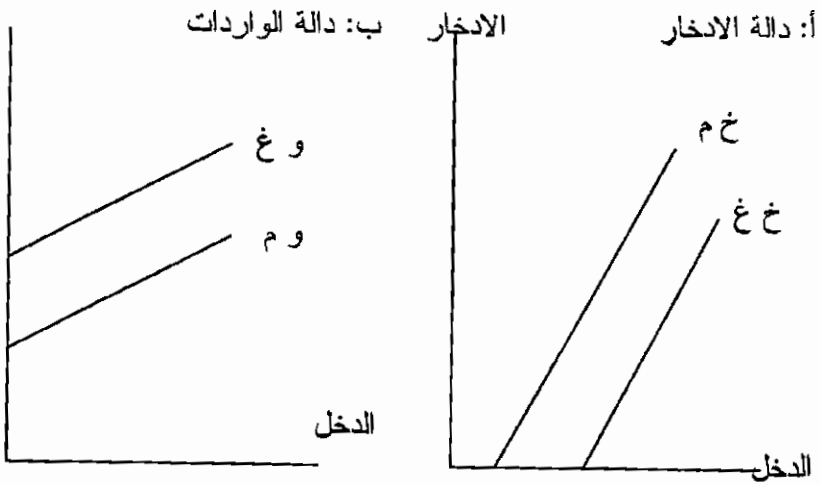

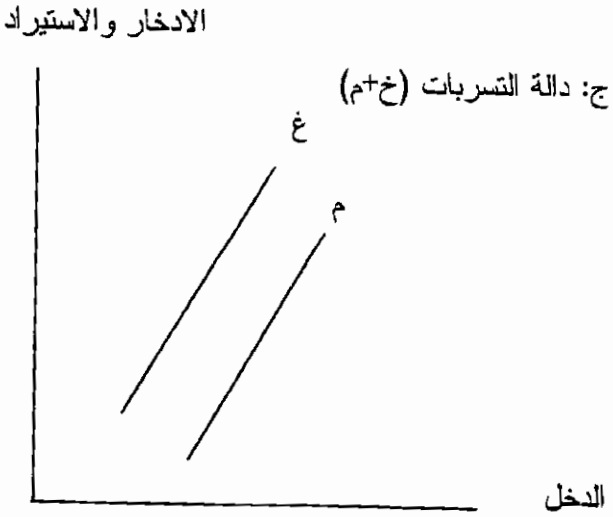

م في الاقتصاد الإسلامي

غ في الاقتصاد غير الإسلامي ، خ الادخار

أما دالة التسربات فيبينها الشكل البياني رقم (٢٩)، ففي القسم أ منه دالة الادخار وهي في الاقتصاد الإسلامي أعلى منها في الاقتصاد غير الإسلامي، وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع ينظر إليه على أنها زيادة في التسربات في الاقتصاد الإسلامي عن غيره، إلا أن هناك عوامل كثيرة في الاقتصاد الإسلامي تجعل هذا الادخار يتجه نحو الاستثمار ما يرفع من دالة الاستثمار ويجعل تقابلهما معاً عند مستوى دخل أعلى مما يحدث في الاقتصاد غير الإسلامي، وهي ما يجد تفصيله في دراسة الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي.

وفي القسم ب دالة الواردات وهي في الاقتصاد الإسلامي أعلى منها في الاقتصاد الغير إسلامي.

وفي القسم حـ الأثر النهائي التجميعي لكل من الادخار والواردات حيث أن دالة التسرياب في الاقتصاد الإسلامي أقل منها في الاقتصاد الإسلامي.

ولبيان أثر العلاقات الاقتصادية الخارجية على التوازن في الاقتصاد الإسلامي، فإن الشكل رقم (٣٠) يوضح الدخل التوازني لهذا الاقتصاد مقابلاً بالاقتصاد غير الإسلامي باستخدام دالتي الإضافات التسربات.

حيث يتضح من هذا الشكل نقطة تقابل دالتي الإضافات والتسربات في الاقتصاد الإسلامي هي ب وأن الدخل التوازني المتحقق في مقابل ذلك هو ل.

أما نقطة تقابل دالتي الإضافات والتسربات في الاقتصاد غير الإسلامي فهي ب/ وهي عند مستوى منخفض عن النقطة ب، كما أن الدخل التوازني لهذا الاقتصاد هو ل/ وهو أقل من الدخل التوازني للاقتصاد الإسلامي ل بالمسافة ل ل/.

شكل بياني رقم (٣٠)

توازن الاقتصاد الإسلامي في ظل علاقات خارجية

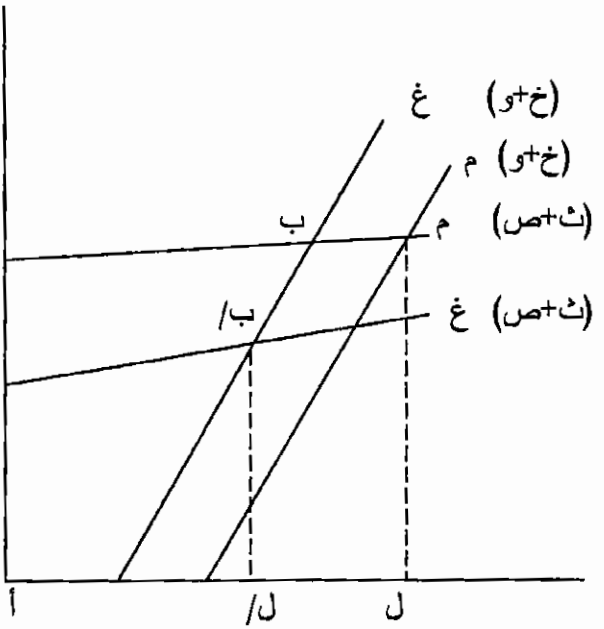

م للاقتصاد الإسلامي.

خ + و التسربات.

غ للاقتصاد غير الإسلامي.

ث+ص الإضافات.

وبذلك ينتهى الكتاب الثالث ويليه إن شاء الله الكتاب الرابع ويشمل موضوعات التقلبات الاقتصادية بكافة أشكالها وإمكانية حدوثها فى الاقتصاد الإسلامى من عدمه، ورفع مستوى التوازن (التنمية والتوظف) فى الاقتصاد الإسلامى فى الأجل الطويل، وبعض سياسات الاستقرار الاقتصادى وأوجه الاختلاف بين المتبع منها فى الاقتصاد الإسلامى عن غيره وآثار ذلك على مسار الاقتصاد.